A/CONF.164/L.19
20 July 1993
ARABIC

الجمعية العامة



مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالأرصدة

السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة

السمكية الكثيرة الارتحال

نيويورك، ١٢ - ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣

تعليقات بشأن الامتثال والإفاذ

(مقدمة من وفد استراليا)

١ - إن استراليا تعتقد، كما هو مبين في بياننا الافتتاحي أمام المؤتمر، أن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال من شأنهما أن يتحسننا تحسناً كبيراً إذا مارست الدول سيطرة كاملة وسليمة على أنشطة رعاياها وسفنهما التي تحمل أعلامها. وهذه التزامات ترد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وكانت موضع تجاهل إلى حد ما.

٢ - وينبغي أن يقع على دولة العالم عبء وتكاليف إجراءات كفالة الامتثال لتدابير الحفظ والإدارة وإنفاذها. والالتزامات دولية العالم ينبغي أن تكملها وتعززها مخططات إقليمية أو دون إقليمية للرصد والمراقبة والإشراف. وفي هذا الصدد ينبغي لدول العالم أن تتمثل لواجبها في أن تتعاون، وذلك بالاشتراك في رصد سفن الصيد وأنشطة الصيد وما يتصل بها من أنشطة، بما فيها الشحن العابر، ومراقبتها والإشراف عليها، بموجب ترتيبات إقليمية ملائمة.

٣ - ونعرض بهذا بعض الأفكار بشأن الطريقة التي يمكن بها تطبيق التزامات دولة العالم على نحو سليم. وتتضمن الاقتراحات أحکاماً من الورقة المقدمة من الرئيس (A/CONF.164/L.10) ومدخلات قدمتها بلدان شتى إلى الرئيس.

٤ - ينبغي لدولة العالم التي تصيد سفنها في أعلى البحار اتخاذ التدابير لكفالة امتثال سفنها لتدابير الحفظ والإدارة دون الإقليمية أو الإقليمية. وينبغي أن تتضمن هذه التدابير ما يلي:

(أ) اعتماد تدابير تشريعية وإدارية وطنية لكتفالة السفن التي تحمل علمها لتدابير الحفظ والإدارة المتفق عليها وللقواعد والمعايير الدولية الأخرى المنشأة من خلال منظمات أو ترتيبات دون إقليمية أو إقليمية مختصة لإدارة مصائد الأسماك؛

- (ب) مراقبة السفن التي تحمل علمها في أعلى البحار بواسطة تراخيص وأذون وتصاريح الصيد التي تصدرها دولة العلم وفقاً للتشريعات الوطنية ووفقاً، حيثما يقتضي الأمر، للإجراءات الدولية أو الإقليمية، بما في ذلك تنفيذ التشريعات الوطنية لحظر الصيد في أعلى البحار من جانب السفن غير المرخص أو المأذون لها على النحو الواجب بالصيد؛
- (ج) وضع علامات على سفن الصيد وأدوات الصيد للتعریف وفقاً لنظم وسم للسفن والأدوات تكون موحدة ويمكن التعرف عليها دولياً، مثل المعايير القياسية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لوسن سفن الصيد؛
- (د) الإشراف على عمليات الشحن العابر والتحقق والتثبت من سجلات المصيد من خلال برامج المراقبة، وتقارير التفريغ، ورصد أرصفة أحواض السفن، ورصد عمليات إزالة المصيد والمعلومات المتعلقة بالسوق؛
- (ه) تنفيذ مخططات المراقبة والتقييس الوطنية والإقليمية، بما في ذلك المتطلبات المتعلقة بالسفن التي ترفع علمها، وذلك للسماح بدخول مراقبين وأو مفتشين من دول أخرى وتوفير أماكن لهم؛
- (و) استخدام معدات إرسال البيانات بواسطة السواتل للإبلاغ بمعلومات الموقع والمصيد والجهود، وفقاً لنظم وطنية ومتقدمة إقليمياً؛
- (ز) الامتثال لمتطلبات السجلات الوطنية ودون الإقليمية والدولية للسفن المأذون لها بالصيد في أعلى البحار؛
- (ح) كفالة امتثال السفن التي تحمل علمها للمعايير العالمية والإقليمية لجمع البيانات المتعلقة بالمصيد والجهود وغيرها من البيانات ذات الصلة بالشكل المتفق عليه وفي الإطار الزمني المتفق عليه؛
- (ط) تمويل وإجراء البحوث العلمية بشأن موارد مصائد الأسماك والمشاركة في برامج للمراقبة العلمية متفق عليها إقليمياً أو متعددة الأطراف؛
- (ي) المطالبة بالامتثال للمعايير الدنيا الدولية لممارسات الصيد المتسمة بالإحساس بالمسؤولية؛
- (ك) التعاون مع الدول الأخرى في التعامل مع سفن الصيد التي لا يحق لها أن ترفع علم أي دولة أخرى والسفن التي تخفي هويتها.

٥ - وعلاوة على ذلك ينبغي للدول أن تضع الاجراءات الضرورية للفالة الإنفاذ الفعال لتدابير الإدارة الدولية المنطبقة وغيرها من القواعد والمعايير الدولية. وينبغي أن تشمل هذه الاجراءات، كحد أدنى، ما يلي:

(أ) التحقيق الفوري في أي انتهاك مزعوم لتدابير الإدارة الدولية أو لغيرها من القواعد والمعايير الدولية المنشأة من خلال منظمات أو ترتيبات دون إقليمية أو إقليمية مختصة لإدارة مصائد الأسماك. وينبغي أن يتضمن ذلك الاستطلاع بعملية تفتيش فعلي للسفينة المعنية؛

(ب) القيام فوراً بإبلاغ الدولة المظلومة والمنظمة الإقليمية/دون الإقليمية المختصة بالتقدم المحرز في التحقيق وب نتيجته. وينبغي إتاحة هذه المعلومات لجميع الدول المهتمة؛

(ج) وضع عقوبات فيما يتعلق بالمخالفات تكون ذات ثقل يكفي لجعلها رادعاً، تأميناً لفعاليتها في ضمان الامتثال، وتحرم المنتهكين من جني أي مكاسب من أنشطتهم غير الشرعية.

- - - - -